وبعد فشل الاحتمال الأول، بدأت السلطات الاسرائيلية بالعمل على تنفيذ الاحتمال الثاني. وفي سبيل ذلك، أوعزت إلى الشركة القطرية الاسرائيلية باستصدار أمر احترازي من المحكمة المركزية بالحجز على أموال الشركة العربية الموجودة في البنوك، إذا لم تسدد الأخيرة المبالغ المستحقة عليها للشركة الاسرائيلية خلال فترة أقصاها عشرة أيام[٣٨].

وبعد أن مهدت السلطات الاسرائيلية عملياً من أجل الاستيلاء على الامتياز، شنت حملة إعلامية لتهيئة الرأي العام قبل الاستيلاء «القانوني» على الشركة. فمن ادعاء بأن الشركة تباطأت في وصل الأجهزة الخاصة بالجيش الاسرائيلي وبالمستوطنات[٣٩]، إلى الاحتجاج بأن المصلحة الأمنية تقتضي عدم إعطاء الفرص لموظفي الشركة العرب لمعرفة كل جهاز عسكري وأمني في منطقة الامتياز[٤٠]، وأخيراً إلى التساؤل عن مبرر بقاء الشركة أصلاً، كونها لا تنتج أكثر من ٢ ٪ من الكهرباء في إسرائيل، وتستخدم بالمقابل فائضاً من العمال[٤١]. وقد شاركت وزارة الصحة الاسرائيلية في هذه الحملة، مدعية أن مولدات الشركة العربية تهدد صحة السكان في المستوطنات بحرقها طنين من المازوت كل ساعة[٤٢].

ورغم ما تمت إشاعته عن تقصير الشركة العربية، والمستوى المتدني للخدمات والانقطاع المتكرر في التيار الكهربائي[٤٣]، إلّا أنه، حسب رأي تسفي رون، نائب رئيس بلدية القدس السابق، فإن الشركة العربية قامت بخدماتها بطريقة تفوق ما قدمته الشركة الاسرائيلية رغم الامكانات المحدودة[٤٤]، ففي الوقت الذي كان العمال العرب يقومون بالعمل خارج أوقات دوامهم في فترة التوسع سالفة الذكر إدراكاً منهم لأهمية المحافظة على هوية الشركة العربية كان عمال الشركة القطرية الاسرائيلية، والبالغ عددهم ٧٠٠٠ عامل، يلجأون باستمرار إلى الاضراب كوسيلة ضغط لتحقيق زيادة في الأجور؛ الأمر الذي أدى إلى خسارة تقدر بملايين الليرات الاسرائيلية بالإضافة إلى توقف في أعمال الكهرباء والصيانة بما في ذلك محطات التوليد في الخضيرة وأشدود كما حصل في إضرابي آب (اغسطس) ١٩٧٩[٤٥]، وأيار (مايو) ١٩٨١[٤٦].

وفي محاولاتها لسد الطريق أمام اتهامها بالعجز والتقصير، قامت الشركة العربية بتقديم خدماتها للمستوطنات والمعسكرات الاسرائيلية على حساب مولداتها وعمالها ومشتركيها من العرب.

ورغم محاولة وزير الطاقة تغليف دوافع قرار الشراء بأسباب اقتصادية وأمنية وصحية كما مهدت لذلك أجهزة الاعلام الاسرائيلية، إلّا أن قرارات محكمة العدل العليا الاسرائيلية قد ارتأت العكس[٤٧]، واعتبرت أن الأسباب الأساسية لمثل هذا القرار هي سياسية[٤٨].

وقد ترافقت اتهامات الوزير موداعي، وبعده الحاكم العسكري للضفة الغربية، مع قيام الشركة القطرية الاسرائيلية بإقامة ثلاث شبكات مركزية في الضفة الغربية، وربط عدد من القرى العربية بالتيار الكهربائي. كما أعلن فارل شيفر، مدير اللواء الجنوبي، في مؤتمر صحافي عقده في القدس أنه سيتم، خلال العام ١٩٨١، ربط نحو ٣٠ قرية عربية،